الرئيس التنفيذي لشركة نفط الكويت أحمد العيدان يتوسط حمد المرزوق ومسؤولي «زين» ومجلة The Energy Year خلال الحفل

الشركة رعت حفل The Energy Year بحضور مسؤولي القطاعين العام والخاص

«زين» تستعرض جهودها الإستراتيجية للدفع بالتحول الرقمي في قطاع الطاقة

المرزوق: ضاعفنا جهودنا الإستراتيجية لتمكين شركات النفط والغاز في الكويت من تبني الرقمنة

حمد المرزوق مستعرضا إستراتيجية «زين» لتمكين التحول الرقمي

أعلنت «زين» عن رعايتها الرئيسية لحفل إطلاق مجلة The Energy Year المرموقة المتخصصة بقطاع النفط والغاز والطاقات المتجددة، والذي استعرضت الشركة خلاله أبرز جهودها الاستراتيجية للدفع بالتحول الرقمي في قطاع الطاقة المحلي من خلال تزويد المؤسسات الوطنية بأحدث حلول التكنولوجيا لتمكينها من تبني الرقمنة.

وأتت رعاية «زين» ومشاركتها في هذا الحفل لتؤكد الدور البارز الذي تلعبه كإحدى أكبر مؤسسات القطاع الخاص الكويتي وأكثرها ريادة في دعم جهود التحول الرقمي في القطاعات الكبرى في البلاد، وبالأخص في قطاع النفط والغاز الذي يعد الدعامة الأساسية للاقتصاد الوطني كون الكويت أحد أكبر مصدري النفط في العالم.

وشهد برنامج أعمال المؤتمر تقديم جوائز التميز لعدد من الشركات والمؤسسات التي ساهمت في تطوير قطاع الطاقة المحلي والدفع به نحو مستويات جديدة، حيث تم تكريم الرئيس التنفيذي لشركة نفط الكويت أحمد العيدان، ونخبة من المسؤولين التنفيذيين من كبرى الجهات والشركات المحلية والإقليمية العاملة في قطاع النفط والغاز.

وخلال المؤتمر، قام الرئيس التنفيذي للأعمال والحلول في «زين» الكويت حمد المرزوق باستعراض أبرز الجهود الاستراتيجية التي بذلتها «زين» مؤخرا للدفع بالتحول الرقمي في قطاع الطاقة المحلي. وقال: خلال السنوات الماضية، قامت «زين» بمضاعفة جهودها الاستراتيجية لتمكين مؤسسات وشركات النفط والغاز في الكويت من تبني الرقمنة، وذلك من خلال استثمارنا بشكل كبير بتقنيات الجيل الخامس 5G والطائرات المسيرة والتطبيقات الرقمية والحلول السحابية وغيرها.

وأضاف: من الضروري أن تؤمن شركات الطاقة بأهمية الرقمنة والدور الذي تلعبه التكنولوجيا في مساعدتها على مواكبة التغيرات الهائلة والمتسارعة في أسواق اليوم، كما أصبح لزاما عليها أن تضع استراتيجيات شاملة للتحول الرقمي في جميع عملياتها، ونحن في «زين» مستعدون لأن نكون شركاء النجاح.

وبين المرزوق قائلا: لدى «زين» رصيد متميز من الشراكات المثمرة والناجحة مع القطاع الحكومي، ولعل من أبرز الأمثلة التي تعاونا فيها مع القطاع العام في صناعة الطاقة بالتحديد هو مشروع العدادات الذكية، الذي عملنا فيه مع وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة منذ العام 2017، وقمنا بتركيب 800 ألف عداد ذكي وتشغيل أنظمتها الرقمية بالكامل في جميع مناطق الكويت.

وأضاف بقوله: تقدم «زين» حزمة واسعة من الحلول والتطبيقات الرقمية الأكثر تطورا لخدمة عملاء الأعمال في قطاع النفط والغاز، أبرزها تحويل البنية التحتية بالكامل لتكون أكثر انسيابية وكفاءة على السحابة، وهنا يكمن الدور المهم الذي تلعبه تكنولوجيا الجيل الخامس 5G، بالإضافة إلى خدمات مراكز البيانات والاتصالات الآمنة التي يعتمد عليها وتتميز بكفاءة عالية، وخدمات الأمن السيبراني، وحلول شركتنا التابعة Zain Drones للاطلاع على سير عمل المنشآت النفطية باستخدام الطائرات المسيرة، وغيرها الكثير.

وتابع المرزوق قائلا: كما يستفيد عملاؤنا من شبكة شركائنا الاستراتيجيين من كبرى مزودي خدمات التكنولوجيا العالميين مثل غوغل، ومايكروسوفت، و Amazon Web Services، وأوراكل، وغيرهم، والذين يقدمون أحدث التقنيات المتطورة التي تساعدهم في تمكين التحول الرقمي داخل مؤسساتهم بأعلى كفاءة وأقل تكلفة.

واختتم بقوله: هدفنا الرئيسي هو الإسهام في تمكين رؤية كويت جديدة 2035، ونتطلع أن نكون شريكا رئيسيا في إنجاحها، ونحن مستمرون بالاستثمار في بناء منظومة متينة من الخدمات الرقمية لخدمة أهداف هذه الرؤية وتحقيقها على أرض الواقع.

تقديراً لدوره البارز في التمويل الإسلامي والصكوك

«بيتك» يحصد 7 جوائز مرموقة من «إيميا فاينانس»

عبدالعزيز المرزوق متسلماً جوائز «بيتك»

أحمد السميط متسلماً جائزة «بيتك»

فاز بيت التمويل الكويتي (بيتك)، بسبع جوائز مرموقة من مجلة إيميا فاينانس في النسخة الخامسة عشرة من جوائز القطاع المصرفي في الشرق الأوسط لعام 2022، تقديرا لإسهاماته البارزة في صناعة التمويل الإسلامي ودوره الريادي في سوق إصدارات الصكوك وابتكار الحلول والمنتجات التمويلية، إضافة إلى نجاحه في صفقة الاستحواذ على البنك الأهلي المتحد- البحرين.

وحصد «بيتك» جائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية (على مستوى أوروبا والشرق الأوسط وافريقيا)، وجائزة أفضل صكوك لمؤسسة مالية (عن صفقة صكوك بنك دبي الإسلامي بقيمة 750 مليون دولار)، وجائزة أفضل صكوك بقيمة 500 مليون دولار لمؤسسة مالية (صفقة صكوك بنك أبوظبي الأول)، وجائزة أفضل صكوك سيادية (صفقة الصكوك السيادية لجمهورية تركيا بقيمة 3 مليارات دولار لأجل خمس سنوات)، وجائزة أفضل صكوك غير محلية (صفقة صكوك البنك الإسلامي للتنمية بقيمة 1,6 مليارات دولار)، وجائزة الابتكار في الصكوك (صفقة إصدار صكوك للدائرة الخاصة لسمو الشيخ محمد بن خالد آل نهيان بقيمة 300 مليون دولار)، وجائزة أفضل صفقة استحواذ واندماج لمؤسسة مالية (عن استحواذ «بيتك» على البنك الأهلي المتحد).

وتعد جوائز «إيميا فاينانس» من أهم الجوائز في القطاع المصرفي في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، التي تهدف إلى تكريم المؤسسات المصرفية بناء على أدائها المالي، ومعايير جودة خدماتها، والتميز في القطاع المصرفي، حيث تستند جوائز المجلة المالية المرموقة إلى معايير أساسية في عملية اختيارها لأفضل البنوك، تتضمن الحصة السوقية للبنك، ونمو منتجاته في السوق، وربحيته، إضافة إلى جودة استراتيجية أعماله، وإسهاماته في الصناعة، ودوره في أسواق الإصدارات، والابتكار في المنتجات والخدمات.

وبهذه المناسبة، قال مدير عام خزانة الكويت في «بيتك» أحمد السميط، إن الفوز بهذه الجوائز يظهر الإنجازات التي ساهم بها «بيتك» في تطوير صناعة التمويل الإسلامي، ودعم الاحتياجات التمويلية للشركات.

وأضاف أن مشاركة «بيتك» في ترتيب وإصدار صكوك لدول ومؤسسات مالية كبيرة يؤكد على السمعة العريقة التي يتمتع بها، والثقة العالمية والمكانة المرموقة التي يحوزها في الأسواق الدولية، إضافة إلى خبراته الممتدة في ابتكار حلول وأدوات مالية تتماشى مع أعلى المعايير العالمية وتلبي احتياجات العملاء في صناعة التمويل الإسلامي.

وحول جائزة أفضل صفقة استحواذ، أوضح السميط أن صفقة استحواذ «بيتك» على البنك الأهلي المتحد ـ البحرين التاريخية التي أسفرت عن إنشاء كيان مصرفي ضخم من خلال تحول «بيتك» إلى أكبر بنك في الكويت وثاني أكبر بنك إسلامي من حيث الأصول على مستوى العالم، تمكن البنك من ترسيخ قيادته لصناعة الصيرفة الإسلامية، وتساهم في توسيع انتشاره جغرافيا بإمكانات أقوى.

من جانبه، أعرب الرئيس التنفيذي لشركة بيتك كابيتال الذراع الاستثمارية لبيت التمويل الكويتي (بيتك)، عبدالعزيز المرزوق عن سعادته بالفوز بخمس جوائز تتعلق بالصكوك، وقال إن لدى «بيتك» باعا طويلا في تطوير أسواق إصدارات الدين، مما جعل البنك في طليعة المؤسسات المالية الإسلامية.

وأوضح أن لدى «بيتك» دورا رئيسا في السوق الأولي لإصدارات الصكوك إضافة إلى دوره الأساسي كصانع سوق، لاسيما أن الصكوك كأدوات تمويل متوافقة مع الشريعة تتيح للشركات دخول أسواق رأس المال بشكل مباشر.

تجدر الإشارة إلى أن المجلة المالية البريطانية «إيميا فاينانس» تغطي أبرز أسواق المال في دول أوروبا والشرق الأوسط وافريقيا من خلال تقارير وتحليلات متخصصة على أيدي فريق من الخبراء والمحللين والاقتصاديين.

أحمد السميط: الجوائز تعكس إسهامات «بيتك» في صناعة التمويل الإسلامي

عبدالعزيز المرزوق: لدى «بيتك» باع طويل بتطوير أسواق إصدارات الدين

بنهاية مايو الماضي.. والاحتياطات السائلة من النقد الأجنبي تغطي واردات البلاد لـ 13 شهراً

احتياطي النقد الأجنبي الكويتي يستقر عند 13,98 مليار دينار

علاء مجيد

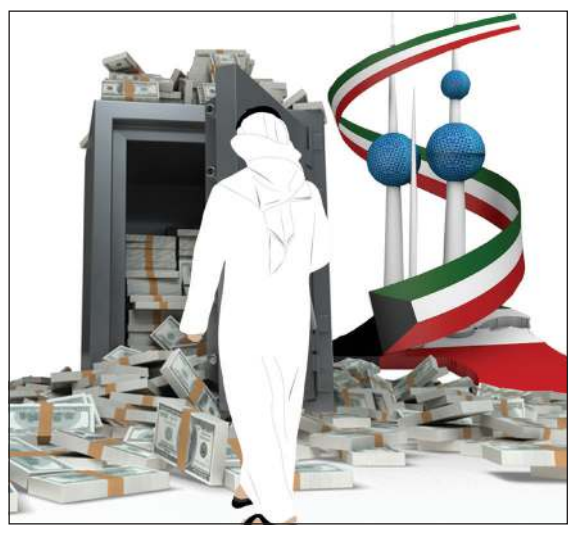

بلغ الاحتياطي النقدي الأجنبي للكويت بنهاية شهر مايو الماضي 13,981 مليار دينار بتراجع طفيف على أساس شهري بلغت نسبته 0,56٪ وبانخفاض قدره 79 مليون دينار خلال الشهر مقارنة بـ 14,060 مليار دينار في شهر أبريل الماضي.

ويمثل الاحتياطي النقد الأجنبي للبلاد إجمالي الأرصدة النقدية والحسابات والسندات وشهادات الإيداع وأذونات الخزانة وودائع العملة الأجنبية لدى بنك الكويت المركزي.

وبحساب الاحتياطات السائلة، نجد انها تغطي احتياجات الكويت من الواردات لأكثر من 13 شهرا وهو ما يفوق المعدل العالمي بـ 4 أضعاف، حيث يعتبر الحد الآمن أن يغطي الاحتياطي النقدي الأجنبي السائل بعدم احتساب الذهب 3 أشهر من متوسط قيمة الواردات.

وكعادة جميع السنوات السابقة لم يتغير احتياطي الكويت من الذهب الذي استقر عند 79 طنا بحسب مجلس احتياطي الذهب العالمي، وتبلغ القيمة الدفترية لتلك الكمية من الذهب لدى الكويت 31,7 مليون دينار، وذلك حسب الأسعار وقت الشراء وليس بالقيمة السوقية الحالية.

وبحسب النشرة الشهرية لبنك الكويت المركزي، وصل إجمالي موجودات البنك 14,314 مليار دينار موزعة بين الاحتياطات الأجنبية السائلة التي تمثل السواد الأعظم بـ 13,981 مليار دينار بالإضافة إلى الاحتياطات الذهبية بقيمة 31,74 مليون دينار واحتياطات أخرى بمقدار 301,84 مليون دينار.

وتقيس الموجودات الأجنبية قوة المركز المالي الخارجي والقدرة على مقاومة الضغوط التي تتعرض لها العملة المحلية.

وكان قد بلغ مجموع قيم الأوراق المالية والمسكوكات في مايو الماضي نحو 2,081 مليار دينار بتراجع قدره 142 مليون دينار وبنسبة 6,38٪ عن شهر أبريل الماضي البالغ 2,223 مليار دينار، مقسمة إلى 2,050 مليار دينار مجموع قيم الأوراق المالية وهي تمثل السواد الأعظم، بينما جاءت مجموع قيم المسكوكات بقيمة 31,318 مليون دينار.

ألمانيا تخصص 10 مليارات يورو للتخلص من الرقائق الصينية

العربية: خصصت ألمانيا 10 مليارات يورو من أجل بناء مصنع للرقائق الذكية، وذلك في أحدث محاولة غربية للتخلص من هيمنة الصين على هذا السوق، والاستغناء عن هذه الرقائق التي تعتبر الصين والولايات المتحدة أهم منتجيها في العالم.

وقال تقرير نشرته جريدة «فاينانشيال تايمز» البريطانية، إن ألمانيا على وشك إبرام اتفاقية مع شركة «إنتل» الأميركية بقيمة 10 مليارات يورو لبناء مصنع رقائق كبير في الوقت الذي تتسابق الدول الأوروبية لتقليل اعتمادها على الموردين الآسيويين لأشباه الموصلات. وقال مصدران مطلعان إن شركة «إنتل» الأميركية التي تنتج أشباه الموصلات «على وشك التوصل إلى اتفاق» مع الحكومة الألمانية في برلين بشأن بناء مصنع ضخم في مدينة ماغدبورغ الشرقية.

وقالت المصادر إن التقدم في المحادثات يعني أن شركة صناعة الرقائق الأميركية ستتلقى 3 مليارات يورو إضافية، بالإضافة إلى الإعانات المعلن عنها سابقا والبالغة 6,8 مليارات يورو من برلين.

وكانت شركة «إنتل» صرحت بأن الحزمة الأولية من دعم الدولة أصبحت غير كافية بسبب التضخم وارتفاع تكاليف الطاقة. وقال شخص مقرب من الإدارة إن تكلفة بناء المصنع ارتفعت من 17 مليار يورو إلى نحو 20 مليار يورو. وسيكون المشروع أحد أكبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الإطلاق في ألمانيا.

وبحسب «فاينانشيال تايمز» ستمثل الصفقة انتصارا لوزير الاقتصاد الألماني روبرت هابيك، الذي دفع بلاده لمواكبة الدعم الهائل الذي قدمته إدارة جو بايدن بموجب قانون الرقائق، والذي يتضمن تمويلا بقيمة 52 مليار دولار لتعزيز تصنيع أشباه الموصلات المحلي في الولايات المتحدة. وتأتي هذه الأخبار بعد أيام من تصريح وزير المالية كريستيان ليندنر لصحيفة «فاينانشيال تايمز» بأنه سيقاوم زيادة مستوى الدعم للشركة حتى لو وعدت بتوسيع نطاق المشروع.

وتتوقع الشركة أن يكون المصنع في پولندا جاهزا بحلول عام 2027، وهو نفس العام الذي من المتوقع أن يتم فيه تشغيل منشأة ماجدبورغ في ألمانيا.

لتبلغ حيازتها 41,4 مليار دولار.. وتحافظ على المرتبة الثالثة عربياً بعد السعودية والإمارات

2,1 مليار دولار مشتريات الكويت بالسندات الأميركية في أبريل

علاء مجيد

ارتفعت حيازة الكويت من سندات الخزانة الأميركية خلال شهر أبريل الماضي بنسبة 5,34٪ وبقيمة 2,1 مليار دولار لتصل إلى 41,4 مليار دولار مقارنة بـ 39,3 مليار دولار بنهاية مارس الماضي.

ومنذ بداية العام وخلال الأشهر الـ 4 الأولى من العام الحالي فقد تراجعت حيازة الكويت من السندات الأميركية بنسبة 14,6٪ وبقيمة 7,1 مليارات دولار مقارنة بـ 48,5 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2022.

وعلى أساس سنوي، فقد تراجعت حيازة الكويت من السندات الأميركية بنسبة 10,2٪ وبقيمة 4,7 مليارات دولار لتصل إلى 41,4 مليار دولار مقارنة بـ 46,1 مليار دولار بنهاية أبريل من العام الماضي.

وتنوع الكويت من محفظة السندات الأميركية ما بين سندات قصيرة الأجل بقيمة 3,17 مليارات دولار فيما تبقى النسبة الأكبر من السندات طويلة الأجل بقيمة 38,22 مليار دولار.

وتظهر تحركات ناجحة للاستثمارات الكويتية في السندات الأميركية بخفض ورفع حيازتها بمبالغ مليارية خلال الأشهر الأخيرة فيما تتزامن تلك التحركات مع تغير العائد على تلك السندات وكذلك زيادة وانخفاض الاستثمارات الكويتية في بورصات الأسهم الأميركية.

وعلى صعيد دول الخليج، تباينت استراتيجية دول التعاون تجاه السندات الأميركية بين البيع والشراء خلال شهر أبريل الماضي، حيث تراجعت استثمارات المملكة العربية السعودية إلى 113,3 مليار دولار مقارنة بـ 116,2 مليار دولار في مارس الماضي منها 100,4 مليار دولار سندات طويلة الأجل و12,92 مليار دولار سندات قصيرة الأجل.

بينما رفعت الإمارات من استثماراتها خلال شهر أبريل لتصل إلى 70,2 مليار دولار مقارنة بـ 61,5 مليار دولار في مارس الماضي منها 52 مليار دولار سندات طويلة الأجل و18,20 مليار دولار سندات قصيرة الأجل.

وعلى المستوى العالمي فقد حافظت اليابان للشهر السابع والأربعين على التوالي على المركز الأول خلال شهر أبريل بالاستحواذ على سندات أميركية بقيمة 1127,2 مليار دولار مرتفعة عن مستويات مارس الماضي البالغة 1087,9 مليار دولار.

كما جاءت الصين في المركز الثاني بعد اليابان بـ 868,9 مليار دولار متراجعة عن مارس الماضي البالغة 869,3 مليار دولار وثالثا جاءت المملكة المتحدة بـ 680,7 مليار دولار منخفضة عن مستويات مارس الماضي البالغة 711,1 مليار دولار.

وحلت بلجيكا رابعا بقيمة 336,6 مليار دولار منخفضة عن مستويات مارس البالغة 337 مليار دولار وحلت لوكسمبورغ في المرتبة الخامسة عالميا بـ 332,3 مليار دولار مرتفعة عن مستويات مارس الماضي البالغة 328,5 مليار دولار.

وبصفة عامة فقد بلغ حجم سندات الخزانة الأميركية بنهاية أبريل الماضي 7580,8 مليار دولار مقارنة بـ 7443,1 مليار دولار في الشهر المقابل من عام 2022 أي بارتفاع سنوي يبلغ 137,7 مليار دولار بنسبة 1,85٪. كما ارتفعت حيازة الأجانب من السندات الأميركية خلال أبريل الماضي لتبلغ 7580,8 مليار دولار مقابل 7564,4 مليار دولار في مارس.